



## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي - الدورة الثامنة والسبعين

روما، 9-10 أبريل/نيسان 2003

### تقرير رئيس لجنة التقييم عن سياسة التقييم في الصندوق

- 1 - تماشيا مع القرار الذي اتخذته هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق، أعد الصندوق وثيقة بعنوان سياسة التقييم في الصندوق سيتم عرضها على المجلس التنفيذي للمصادقة عليها في دورته الحالية. وقد ناقشت لجنة التقييم هذه الوثيقة في دورتها الثالثة والثلاثين يوم 7 أبريل/نيسان 2003 ووافقت على التوصيات والنتائج الرئيسية التالية.
- 2 - أثنى كل من أعضاء لجنة التقييم والمراقبين على الجهود العالية لوثيقة سياسة التقييم، وعلى الجهود التي بذلها الصندوق في إعدادها. وقد حصل إجماع تام على ضرورة وجود وظيفة تقييم مستقلة لتعزيز المساءلة والتعلم من تقييم عمليات الصندوق وبرامجه وسياساته. إن من شأن استقلالية التقييم أن توفر رسالة قوية عن الأهمية التي يوليها الصندوق وهيئاته الرئاسية لوظيفة التقييم.
- 3 - **توصيات التقييم وتتبع تبنيتها وتنفيذها** - ثمة اتفاق عام على أنه وتبعاً لأفضل الممارسات والمعايير المتبعة دولياً في التقييم، يتوجب أن تتضمن تقارير التقييم توصيات قائمة على أساس تحليل التقييم ونتائجه، علاوة على ذلك فإن تتبع تبنى وتنفيذ التوصيات وسيلة هامة لتأصيل عملية التعلم من التقييم وبالتالي استكمال حلقة التعلم المؤسسي. كذلك يجب أن يكون اتفاق نهاية التقييم نقطة بداية لتطوير آلية لضمان تتبع توصيات التقييم. وقد صادقت لجنة التقييم على التوصية الواردة في الوثيقة ومفادها الطلب من رئيس الصندوق أن يرفع تقريراً عن تبنى وتنفيذ توصيات التقييم على المستويات التشغيلية والاستراتيجية والسياساتية (كما هو ملائم) إلى المجلس التنفيذي (أنظر المرفق الخاص بتعديل الفقرة 49).



4 - دور اتفاق نهاية التقييم ضمن وظيفة التقييم المستقل \_ وافق أعضاء لجنة التقييم على ضرورة وفائدة اتفاق نهاية التقييم وعلى الحاجة لا بقاءه وسيلة رئيسية للتقييم. علاوة على ذلك فقد أكدوا على ما يلي: (i) إن كل من تقرير التقييم واتفاق نهاية التقييم هما وثيقتان منفصلتان وأن الأخيرة يجب ألا تتم المبادرة فيها إلا بعد استكمال الأولى؛ (ii) إن دور مكتب التقييم والدراسات في العملية المؤدية إلى اتفاق نهاية التقييم سيضمن على وجه الخصوص الفهم الكامل لتوصيات التقييم ونتائجه إلا أن مكتب التقييم يجب أن لا يكون طرفاً في هذا الاتفاق (أنظر المرفق الخاص بالفقرات المعدلة 45 و 46 و 47).

5 - دور لجنة التقييم - أثار أعضاء لجنة التقييم أسئلة حول دور اللجنة في ظل سياسة التقييم الجديدة. كما ناقشوا فيما لو كان من الأنسب أن تتفحص لجنة التقييم تقييمات أكثر كل سنة أو نفس العدد من التقييمات ولكن بعمق أكبر. وقد اتفقت اللجنة على الحاجة لإعادة النظر في اختصاصاتها وإجراءاتها التشغيلية بهدف (i) توفير تعريف واضح لدور اللجنة ومسؤولياتها بموجب النظام الجديد بما في ذلك القضية المذكورة أعلاه؛ (ii) توضيح جميع القضايا المتعلقة بقيام اللجنة بوظائفها فيما يتعلق بمكتب التقييم والمجلس التنفيذي، كما أجمع أعضاء اللجنة أيضاً على ضرورة أن تقوم اللجنة في المستقبل برفع تقاريرها إلى المجلس عن مداولاتها في أعقاب كل دورة من دوراتها (أنظر المرفق الخاص بالفقرتين المعدلتين 54 و 70).

6 - نشر وثائق التقييم - تم الاتفاق على ضرورة أن يلتزم مكتب التقييم بسياسة الصندوق المتبعة في نشر الوثائق منذ عام 2000، والتي تنص على أن كل تقارير التقييم ووثائق الصندوق المعروضة على المجلس التنفيذي يجب أن تتاح للجمهور العام.

7 - نمط التقييم المتوقع من مكتب التقييم - إضافة إلى تقييمات المشروعات والبرامج القطرية، يجب أن تؤكد أنشطة التقييم في المكتب وبشدة على تقييم السياسات والبرامج والعمليات على مستوى المؤسسة ككل. ومن الأمثلة المعطاة على ذلك عمليات دورة المشروعات، وأنماط الإشراف في الصندوق، وبرنامج التغيير الاستراتيجي ونظام الرصد الداخلي (أنظر المرفق الخاص بالفقرة المعدلة 20 (i)).

8 - رصد السياسة الجديدة - طلب أعضاء لجنة التقييم من الصندوق أن يرصد تنفيذ سياسة التقييم الجديدة، أن يقيم أداءها وخاصة فيما يتعلق بإنجاز أهدافها كما هي واردة في وثيقة سياسة التقييم.

9 - وضع مدير مكتب التقييم وإعادة تعيينه أو تعيينها - وافقت لجنة التقييم على التوصية القائلة بأنه يتوجب ألا يتم تعيين مدير مكتب التقييم في وظيفة أخرى في الصندوق بعد انتهاء عقده. كذلك تم التعبير عن وجهة النظر القائلة بأنه ربما كان من الأفضل ألا يتم اختيار المدير من وحدات الصندوق الأخرى، إلا أنه تم الاتفاق على أن هذا الأمر من اختصاص المجلس التنفيذي بناء على توصية من الرئيس. كذلك فقد أكد بعض أعضاء اللجنة على الزيادة المعتبرة في مسؤوليات ومهام مدير مكتب التقييم في ظل السياسة الجديدة وعلى الحاجة إلى إعادة النظر في وصفه للتأكد من مناسبتها لهذا الدور المعزز.



- 10 - دور الإدارة العليا بموجب وظيفة التقييم المستقلة - طلب أعضاء لجنة التقييم توضيحا عن الدور الدقيق الذي تلعبه الإدارة العليا في ضوء سياسة التقييم الجديدة، وفيما إذا كان لها الحق في الاستجابة لنتائج التقييم. وقد أشير إلى أن هذا الحق ليس واردا في الفقرتين 41 و 42 من سياسة التقييم المقترحة فحسب وإنما هو أيضا عملية تؤدي إلى اتفاق نهاية التقييم، لأن هذا الاتفاق سيتضمن في حقيقة الأمر استجابات الجهات المعنية لنتائج التقييم وتوصياته.
- 11 - إعداد التقارير مكتب التقييم المستقل - أشارت لجنة التقييم إلى أنه يتوقع حاليا من مكتب التقييم أن يعد تقريرين هما: (i) التقرير السنوي حول التقييم (ii) التقرير السنوي حول نتائج وأثر عمليات الصندوق. وقد تم الاتفاق على الحاجة لترشيح هذه العملية بحيث يتم إعداد تقرير واحد هو التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق. (أنظر المرفق الخاص بالفقرة المعدلة 48 والفقرة الملغاة 51 والفقرتين المعدلتين 52 و 66(iii)).
- 12 - الإجراءات التشغيلية في تنفيذ السياسة الجديدة - أثار أعضاء اللجنة تساؤلات أيضا حول المضامين التشغيلية للسياسة الجديدة، وبخاصة تلك المتعلقة بعمليات الميزنة والعلاقات مع الشعب التشغيلية في الصندوق. وقد تم توضيح أن جملة من الترتيبات الداخلية والإجراءات التشغيلية في الصندوق التي تفصل هذه العمليات هي الآن قيد الإعداد، وستصدر في نشرة لرئيس الصندوق حالما يوافق المجلس التنفيذي على سياسة التقييم.
- 13 - أصل طلب إعداد وثيقة سياسة التقييم - وافق أعضاء اللجنة على تعديل الفقرة الأولى من الوثيقة بحيث يتم تسليط الضوء على الرغبة المشتركة التي أبدتها هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق لإيجاد وظيفة تقييم مستقلة في الصندوق (أنظر المرفق للفقرة المعدلة 1).
- 14 - ترجمة تقارير التقييم - ناقش أعضاء اللجنة أيضا إمكانية ترجمة كل نصوص تقارير التقييم إلى اللغات الرسمية للصندوق، وليس فقط الموجز التنفيذي أو اتفاق نهاية التقييم، كوسيلة لتعزيز التعلم من التقييم، وقد اتفقوا على ضرورة توفير تقديرات للتكلفة وبالتالي ضرورة إجراء مناقشة في نهاية المطاف حول أهمية القيمة المضافة للأموال التي ستصرف في هذه العملية (أنظر المرفق للفقرة المعدلة 50).



## الذيل

49 - سيضطلع رئيس الصندوق بمسؤولية ضمان تبني توصيات التقييم التي يرى المستخدمون أنها مجدية على كل المستويات التشغيلية والاستراتيجية والسياساتية (كما هو ملاحظ) والتي يمكن متابعة تنفيذها بشكل كاف. وسيقدم الرئيس إلى المجلس التنفيذي تقريراً سنوياً عن حالة تبني وتنفيذ توصيات التقييم، كذلك سيرفع مكتب التقييم والدراسات إلى المجلس التنفيذي تعليقاته المستقلة على هذا التقرير، بما في ذلك جرد بالتوصيات التي لم يرى المستفيدون أنها مجدية، وبالتالي فإنها لم تنفذ.

45 - وعلى ما هو متبع حالياً، وعند إنجاز مكتب التقييم لكل تقرير تقييم مستقل، فإنه سيقوم مع المسؤولين المعنيين في الصندوق والجهات المعنية الأخرى بإعداد وثيقة منفصلة ذات وجهة عملية يطلق عليها اسم التفاهم أو الاتفاق عند نهاية التقييم. ويعتبر الاتفاق عند نهاية التقييم نقطة النهاية لعملية تهدف إلى تحديد مدى فهم مستخدمي التقييم للتوصيات التي يقترحها التقييم المستقل وما هي اقتراحاتهم لوضعها موضع التنفيذ. إن التفاعل بين الجهات المعنية التي تعمل معا من خلال شراكة التعلم الأساسي من شأنها أن تساعد على تعميق فهم نتائج التقييم وتوصياته المدرجة في تقرير التقييم المستقل وتسهيل الإحساس بالملكية لتنفيذ هذه التوصيات. ويوضح الاتفاق عند نهاية التقييم فهم الجهات المعنية للتقييم ونتائجه وتوصياته، واقتراحات هذه الجهات لتنفيذها والتزامها بالعمل على أساسها. وبطبيعة الحال فإن مكتب التقييم سيسهم في هذه العملية لضمان الفهم الكامل لنتائجها وتوصياتها.

46 - وسيبقى الاتفاق عند نهاية التقييم محصلة عمل شراكة التعلم الأساسي<sup>16</sup>. والهدفان الرئيسيان لهذا الاتفاق هما: (i) توضيح وتعميق فهم توصيات التقييم وتوثيق تلك التي وجد أنها مقبولة ومجدية وتلك التي لم تحظى بهذا القبول، بحيث يمكن جعل الأولى أكثر قابلية للتشغيل، وبالتالي توليد استجابة لدى الجهات المعنية عن كيفية العمل بناء على هذه التوصيات ضمن إطار خطة عمل تحدد المسؤوليات والأوقات؛ (ii) رفع شعار النظرات الناقبة للتقييم وفرضيات التعلم لمناقشة مستقبلية وجدل مستفيض.

47 - وسيشير الاتفاق عند نهاية التقييم بصورة صريحة إلى الشركاء الذين أبرم معهم وبالإضافة إلى مكتب التقييم وهم يتضمنون جميع مستخدمي النتائج الرئيسيين مثل الوحدات التشغيلية المعنية في الصندوق، وسلطات المشروع والبلدان المقترضة، والجهات المعنية الأخرى ذات الصلة. وأما إسهام مكتب التقييم في عملية الاتفاق عند نهاية التقييم فتوضحها الفقرة 45 أعلاه.

<sup>16</sup> انظر القسم الثاني، المقطع الثاني، الفقرة 33.



54 - وستواصل لجنة التقييم أيضا توفير المعلومات المرتدة إلى مكتب التقييم ورفع التقارير إلى المجلس التنفيذي عن بعض القضايا الخاصة في التقييم، وستوجز نتائج كل اجتماع من اجتماعات اللجنة في محاضر رسمية تجمع بعد ذلك في فصل مستقل من التقرير السنوي عن التقييم إليه في الفقرة 51. وسترفع لجنة التقييم تقريرا إلى المجلس التنفيذي عن مداولاتها في أعقاب كل دورة من دوراتها.

70 - قد يرغب سيقوم المجلس التنفيذي باستعراض دور لجنة التقييم على ضوء سياسة التقييم المعروضة في هذه الوثيقة، أو قد يوكل هذه المهمة إلى اللجنة. وكما أشارت إليه هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق فلإن أي اقتراح لتغيير دور اللجنة ومسؤولياتها يجب بأن يأخذ بعين الاعتبار، من بين جملة أمور أخرى، عبء العمل المحتمل ومضامين التكلفة التي سيتحملها كل من الصندوق ولجنة التقييم. كذلك فإن على هذه الاقتراحات إيلاء أهمية خاصة إلى حقيقة أن كلاً من المجلس التنفيذي ولجنة التقييم هيئتان غير مقيمتان في روما وأن لجنة التقييم تجتمع حاليا ثلاث مرات في السنة وتستعرض حوالي ستة تقارير من بين 20-25 تقرير يصدره مكتب التقييم كل سنة.

20 - وستعكس جوانب المساءلة على السياسات التشغيلية التالية:

(i) كما كان الحال عليه في الماضي فإن مكتب التقييم سيقوم كل عام، وعلى أساس معايير واضحة، بتقييم عينة من مشروعات الصندوق المستكملة، وعدد من استراتيجيات الصندوق التعاونية في البلدان التي للصندوق حوافز ضخمة فيها، علاوة على بعض السياسات والاستراتيجيات والبرامج والعمليات الرئيسية في الصندوق.

48 - سيقوم مدير مكتب التقييم وبصورة مترامنة برفع تقارير التقييم المنجزة بما في ذلك الاتفاقيات عند نهاية التقييم ووثائق التقييم الأخرى مثل التقرير السنوي عن التقييم التقرير السنوي عن نتائج وأثر عمليات الصندوق<sup>17</sup> وبرنامج عمل مكتب التقييم السنوي إلى المجلس التنفيذي ورئيس الصندوق. وحيثما اقتضى الأمر أيضا إلى السلطات المعنية في البلد المقترض والوكالات المنفذة والمؤسسات المتعاونة.

51 - وكما هو متبع في الوقت الراهن، فإن مكتب التقييم سيعيد كل عام تقريرا سنويا عن التقييم ويرفعه إلى المجلس التنفيذي في دورة أبريل/نيسان. ويجمل هذا التقرير إنجازات المكتب بالمقارنة مع خطط العام السابق ويعرض برنامج عمل السنة الجارية. كما يعرض التقرير القرارات والأنشطة الرئيسية للجنة التقييم في العام الفائت.

52 - في كل عام سيرفع مكتب التقييم أيضا إلى المجلس التنفيذي تقريرا سنويا عن نتائج وأثر عمليات الصندوق وذلك في دورة المجلس التنفيذي التي تعقد في سبتمبر/أيلول، ويمثل هذا التقرير صورة جامعة لنتائج وأثر إنجازات

<sup>17</sup> يصف القسم الثاني، المقطع خامسا بآء من هذه الوثيقة محتويات التقرير السنوي.



الصندوق وموجزا للقضايا الشاملة وللنظرات الثاقبة في التعلم على أساس تقييمات المشاريع المجرأة خلال عام إعداد التقرير .

- 66

(iii) استلام جميع تقارير التقييم مباشرة بما في ذلك التقرير السنوي عن التقييم عن نتائج وأثر عمليات الصندوق؛<sup>18</sup>

1 - ناقشت هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق وثيقة طرحها الصندوق بشأن تعزيز فعالية وظيفة تقييم الصندوق على ضوء الخبرات الدولية. وقد جاءت هذه الوثيقة استجابة لاقتراح تقدمت به لجنة عضو هيئة المشاورات الخاصة بالتجديد السادس لموارد الصندوق مفاده أن على مكتب التقييم والدراسات أن يرفع تقاريره مباشرة إلى المجلس التنفيذي بصورة مستقلة عن إدارة الصندوق، وكما هو الحال عليه منذ عام 1994 بصورة مستقلة عن رئيس الصندوق أيضا. وقد غطت الوثيقة المبادئ الدولية لتقييم المساعدات الإنمائية وحللت سبل تعامل مجموع مختارة من المنظمات الإنمائية مع قضية استقلالية وظائفها التقييمية. كما أوضحت الوثيقة أيضا نهج الصندوق الحالي في التقييم واقترحت الطرق اللازمة لتعزيز الاستقلالية وتحسين فعالية الصلة بين التعلم والتقييم.

50 - سترفع كل تقارير التقييم إلى المجلس التنفيذي بصورة مترامنة مع رفعها إلى رئيس الصندوق، وستصدر هذه التقارير بلغاتها الأصلية، مع إرفاقها بترجمة باللغة الإنكليزية لكل من الموجز التنفيذي واتفاق نهاية التقييم. ويمكن النظر في مسألة ترجمة جميع تقارير التقييم إلى كل لغات الصندوق الرسمية بعد التحري عن التكلفة وعن الفوائد النسبية لمثل هذا الإجراء.

<sup>18</sup> يصف القسم الثاني، المقطع خامسا باء من هذه الوثيقة هذين التقريرين السنويين.